ترقية الصادرات خارج المحروقات وإستراتيجيات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة (1980- 2016)

الدكتور صاولي مراد
أستاذ محاضر (أ)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة8 ماي 1945 –قالمة-
mouradsaouli5@gmail.com

الدكتور عبد الرحماني فارس
أستاذ محاضر (أ)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية
abderrahmani.fares@gmail.com

الملخص:

تسعى الجزائر على غرار العديد من الدول إلى تبني مجموعة من الاستراتيجيات بهدف ترقية صادراتها حيث يعتبر هذا الأخير أهم مؤشر من مؤشرات النمو الاقتصادي، وذالك بهدف التخلص من أحادية التصدير و التعرف على مدى فعالية تلك الاستراتيجيات وتحقيقا لذالك استخدمت الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية خلال الفترة (1980-2016) الدراسة القياسية تشمل فحص استقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار الاستقرارية لديكي فولر المطور (ADF)، ثم الكشف عن وجود تكامل مشترك باستخدام منهج الحدود بين الناتج المحلي الاحتمالي و المتغيرات الأخرى للدراسة ،أخيرا تقدير العلاقة في المدى الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

Abstract :

The Algeria, like many other countries, is pursuing a set of strategies In order to upgrade its exports, which is the most important indicator of economic growth ,With a view to eliminating monopolization and identifying the effectiveness of such strategies To this end, the study used annual data for a time series during the period (1980-2016) The standard study includes the stability test of time series Through the stability test (test Augmented Decky Fuller ADF), Shared integration was detected using the Boundary Approach Between GDP and other variables of the study Finally, to estimate the relationship in the long term using the self-

(ARDL)	regression model, (ARDL)
الكلمات المفتاحية : ترقية الصادرات ، التبادل التجاري، النمو الاقتصادي ، نموذج **ARDL**	**Keywords**: export promotion, trade exchange, economic growth, ARDL model

مقدمة:

كان لفكرة دراسة أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي موضوع دراسة للعديد من الاقتصاديين والخبراء، حيث تنطلق أهمية دراسة هذا المؤشر من كونه يعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادي، حيث تلعب ترقية الصادرات دورا أساسيا بوصفها محركا للنمو الاقتصادي إذ تؤكد الكثير من الدراسات على أهميتها في الرفع من معدل النمو الاقتصادي

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي تعاني من التصدير المفرط للمحروقات، حيث يسيطر فيها قطاع المحروقات على أكثر من98 %من إجمالي الصادرات الكلية، مما يجعل اقتصادها رهبن تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ، لهذا فإن دراسة العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر يندرج في إطار معرفة الاستراتيجيات المناسبة التي يجب على الدولة أن تنتهجها خصوصا في ظل انهيار أسعار المحروقات وذالك من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة،

لقد اتسمت سياسة التصدير خارج المحروقات أهمية كبيرة من طرف الجزائر تحسبا للعديد من الأزمات المالية وبالأخص الأزمة الحالية التي شهد فيها انهيار أسعار البترول إلى أذني مستوياته وهو ما يهدد الاستقرار الاقتصادي، لهذا سعت الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات

1- التصور النظري ومشكلة الدراسة:

انطلاقا من هيكل المبادلات التجارية الجزائرية تمثل الصادرات متغيرا محوريا وحيويا؛ لأنها تعتبر إحدى المصادر الأساسية لتمويل الاقتصاد بالعملات الصعبة، لقد حاولت الجزائر منذ

الاستقلال العمل على تنمية اقتصادها وتنويع إنتاجها وصادراتها خارج المحروقات في الوقت الذي يعتمد فيه الاقتصاد الوطني على التصدير المفرط للمحروقات حيث يخضع فيها هذا الأخير لعوامل غير مستقرة نتيجة تذبذب سعره السوق العالمي، الأمر الذي يحتم عليها انتهاج سياسة صارمة لترقية الصادرات خارج المحروقات، من هذا المنطلق تندرج إشكالية الدراسة على التساؤل الجوهري التالي:

- هل يمكن فعلا اعتبار أن ترقية الصادرات خارج المحروقات من المؤشرات الرئيسية اللازمة لتفعيل للنمو الاقتصادي في الجزائر ؟

وتندرج ضمن هدا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- في ظل الأزمة الحالية لانهيار أسعار النفط ، إلى أي مدى نجحت الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة في ترقية الصادرات خارج المحروقات ؟

- هل العلاقة النظرية بين ترقية الصادرات خارج المحروقات كان لها تأثير مباشر وإيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

- ما مدى مساهمة التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

2- فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى :** ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر أمر ضروري وحل واقي من أي أزمات نفطية نابعة عن انخفاض حاد في أسعار النفط

- **الفرضية الثانية:** يوجد أثر دو دلالة إحصائية لمعدل نمو الصادرات خارج المحروقات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

- **الفرضية الثالثة:** يوجد أثر دو دلالة إحصائية لمعدل نمو التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

3- الأهمية العلمية الدراسة:

تعد سياسات والتصدير خارج المحروقات محركاً للنمو الاقتصادي إذْ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي من خلال مساهمتها بالضغط على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع ، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة من كونها تعالج مشكلة جوهرية وهي اعتماد الاقتصاد الجزائري على تصدير سلعة واحدة وهي النفط مما يجعل مستقبل هذا الاقتصاد محفوفًا بالمخاطر، وبالتالي لابد من العمل على رسم خطة مستقبلية تعمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات

4- الأهداف النظرية والتطبيقية الدراسة:

تهدف الدراسة في جانبها النظري إلى تحديد موقع الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري ومن ثم تحليل دورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال التأثير على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي كما يلي:

- مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تكوين الناتج المحلي الخام .
- يعتبر ترقية الصادرات من أهم العوامل التي تتيح نفاذ الصادرات لوطنية للأسواق الخارجية،
- يلعب تحسين مناخ الاستثمار السائد في الدولة دوراً هاماً في التأثير على أداء وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- تنويع و إنشاء هيكل إنتاجي تصديري ذو ميزة تنافسية كبيرة.

5- منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل معالجة هذا البحث و الإلمام بجوانبه والإجابة عن الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات الفرضيات المذكورة سابقا، سنعتمد المنهج الوصفي لسرد الأدبيات النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة حيث اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في تحليل أداء المتغيرات السابقة المرتبطة بالسياسات التجارية في الجزائر وتطورهما خلال فترة الدراسة، كما اتبعنا أساليب التحليل القياسي من اجل بناء نموذج قياسي يفسر العلاقة بين النمو الاقتصادي و

بعض المتغيرات الكية للاقتصاد التي تم تناولها في الدراسة من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (Eviews)

6- الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة:

-دراسة Djemai Sabrina بعنوان'Les Croissance Economique hors Hydrocarbures PME Exportatrices '" عام 2014

حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو تقيم أثار البرامج الاستثمارية العامة خلال الفترة 2001-2014على نمو المؤسسات الصغيرة و المصغرة خاصة المصدرة منها. تدل المعطيات على أن عدد المؤسسات المصدرة في تناقص مستمر عددها مئة في نهاية 2012 إن هذا التناقص يدعو للتساؤل حيث أن العائدات خارج مجال المحروقات ضعيف جدا وغير متنوعة. إذن انعكاسات البرامج الاستثمارية العامة لترقية المؤسسة الصغيرة و المصغرة لم تأتى بالنتيجة المرجوة. يجب لسلطات الحكومية خلق ظروف من اجل تشجيع المؤسسات للتصدير من اجل ضمان نمو الاقتصاد الجزائري. لان الإستراتيجية الوحيدة النهوض باقتصاد البلد هو التصدير[1].

– دراسة Daniel Johnson بعنوان " UNE EXPORTATIONS ET CROISSANCE ECONOMIQUE: ANALYSE EMPIRIQUE SUR LE TOGO " عام 2006

كان هدف الدراسة التحقق من اتجاه العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي .ومن تم مقاربة المنهجية النظرية مع الطريقة القياسية، وتستخدم الدراسة التكامل المشترك والعلاقة السببية لتلبية ودراسة اختبار السببية بين المتغيرات لدراسة اتجاه النمو الاقتصادي وتوصل الباحث إلى نتيجة من عدم وجود التكامل المشترك بين الصادرات والنمو الاقتصادي، هذا وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد التكامل المشترك بين عامل العمالة، الصادرات، والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي[2].

دراسة Rodrigue Tremblay بعنوان " **LE RÔLE DES EXPORTATIONS DANS LA CROISSANCE ÉCONOMIQUE DES RÉGIONS ET DES PAYS** " عام 1987

انطلقت الدراسة من أن مستوى في النمو معدلات الدخل الفردي تعتبر المؤشر السليم في قياس نمو وتطور الدولة .وينبع هذا النمو من خلال العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تعزز القدرة على إنتاج والقدرة التنافسية للاقتصاد .ويبقى السؤال المطروح كيف يتم قياس العوامل الكمية الكفيلة بضمان النمو الاقتصادي للدولة، أو إذا كان هناك أو هل هناك درجة المثلى لتنويع الاقتصادي في الدولة على هذا النحو ومن في هذا المنظور الديناميكي، كل الأعمال التجارية التي لها ميزة نسبية في إنتاج منتج معين أو تحرير التجارة يساهم في زيادة الإنتاجية الاقتصاد ككل وزيادة معدلات الصادرات والرفع بالتالي من مستويات النمو الاقتصادي،أي أن النمو الاقتصادي يعتمد بالأساس على تنويع القاعدة الإنتاجية للصادرات[3].

7- حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تمثل دراسة سياسات ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر حقل الدراسة الميدانية لهذه البحث.

- **الحدود الزمانية:**لقد ركزنا في هذه الدراسة على تطور بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1980-2016

المحور الأول :المراجعات الفكرية لسياسات التصدير و النمو الاقتصادي:

أولا- آليات التصدير ودوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي:

1- مفهوم التصدير Exporting : بصفة عامة يقصد به تسويق المنتجات خارج الدولة أي الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية بعد تحقيق الفائض في الإنتاج، وهو بذالك يعني ذاك النشاط التي من خلالها يتم تداول السلع و الخدمات من دولة لأخرى، بهدف اقتحام الأسواق الخارجية وفق نظام معترف به وقوانين ونظم نظرا لوجود رسوم تختلف من دولة لأخرى بغرض تحقيق أرباح وقيم مضافة . [3]

2- العلاقة بين الصادرات والنمو في الفكر التجاري: اعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الميزان التجاري هو المصدر الرئيسي لتحقيق قدر كبير مون الثورة؛ الأمور الذي يحتم على الدولة تقييد وارداتها وتشجيع صادراتها؛ للحصول على القدرة الشرائية التي تستخدمها في الحصول على احتياجاتها من الخارج،و لقد كان، ذلك خلال القرنين السادس عشر، السابع عشر، وأوائل القرن، الثامن عشر؛ حيث قاموا بالتأكيد على ضرورة قيام الدولة بزيادة ما لديها مون ثروة كالذهب والفضة المتاحة، والتي تمنح الدولة القوة حسب رأيهم، ومن هنا تظهر أهمية وضرورة تشجيع الصادرات؛ لأن، التجارة الخارجية هوي التي ستتيح تحقيق فوائض تجارية عون طريق زيادة الصادرات على الواردات، وبالتالي فقد نظر التجاريون، إلى هذا القطاع على أنه الوسيلة الوحيدة للحصول على الثروة، ومن ثم شغلت التجارة الخارجية مكانة مهمة في الفكر التجاري من بين وجوه النشاط الاقتصادي الأخرى. ولقد تضمنت سياسة تشجيع الصادرات عند التجاريين، تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل، والعمل باستمرار على إيجاد وتوسيع الأسواق الخارجية الجديدة , وخاصةً في الدول المكتشفة حديثًا، وتقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لتمكينها من المنافسة الخارجية، وإنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور، وأنشأت

المستودعات الكبيرة للسلع الموجهة للتصدير، وتخفي نفقات إنتاج السلع التي تصدر بالخارج من خلال سياسة الأجر المخفضة، وأيضا رد بعض الرسوم والضرائب التي تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام

ونفهم من وجهة نطر التجاريين هذه أنهم كانوا يوافقون، على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال دعم وتشجيع الصادرات من ناحية، وتخفي تكاليف الإنتاج بتخفيض أجور العمال من ناحية أخرى؛ وصولا إلى تخفيض في الميزان التجاري؛ حيث طالب التجاريون، بدولة قوية ومؤثرة، بحيث تستطيع أن تدافع عن المصالح التجارية، وتحطم الكثير من الحواجز التي أقامتها العصور الوسطى في وجه التوسع التجاري .[4]

جدول رقم (1) : يوضح حوصلة لأهم النماذج و الدراسات الحديثة للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي

صاحب الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج الاقتصادي	المتغيرات الأخرى	النتائج
Emery 1967	بيانات عن 50 دولة نامية خلال فترة واحدة من 1953 إلى 1963	أثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج الوطني	------	النتائج تدعم انتهاج إستراتيجية تنمية الصادرات
Maizels 1968	سلسلة زمنية تشمل تسع دول خلال الفترة من 1950 إلى 1962	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج المحلي الإجمالي	------	النتائج في صالح إستراتيجية تنمية الصادرات
Voivodas 1973	سلسلة زمنية تشمل 12 عشرة دولة خلال الفترة من 1956 حتى 1957	تأثير الصادرات على الناتج الإجمالي	------	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
Michaely	بيانات إحدى و	اختبار الارتباط بين	------	النتائج تؤكد على

1977	أربعين دولة خلال الفترة من 1960 إلى 1973	نمو متوسط دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي		أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
William 1978	سلاسل زمنية تمثل بيانات 22 دولة خلال فترة من 1960إلى 1974	تأثير التغير في الصادرات على التغير المحلي الإجمالي	الاستثمارات المباشرة ورأس المال الأجنبي	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
Fajana 1979	سلاسل زمنية لبيانات عشرين دولة خلال فترة من 1954إلى 1974	تأثير التغير في معدل نمو لصادرات على التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الميزان التجاري و الحسابات الجارية	النتائج في صالح إستراتيجية تنمية الصادرات
Schenzler 1982	سلاسل زمنية لثلاثين دولة خلال الفترة من1979-5.	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمارات و النفقات الحكومية و المعونات الخارجية و استثمارات المباشرة	أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
Chakraborty	بيانات أربع دول في جنوب شرق آسيا (تايوان، كوريا، ماليزيا، سيريلانكا)	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج	-------	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
Kavoussi	بيانات ثلاث و سبعين دولة نامية	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج	-------	أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات

المصدر: بهلول مقران،علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 6

3-التجارة كمحرك للنمو: تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي و اقتصاديات العالم الخارجي، لما تتضمنه من تدفق للسلع و الخدمات من و إلى الدولة و

ما تخلفه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي، و كان (دنيس روبرتسون) أول من أشار إلى أن الصادرات هي محرك للنمو و ذلك في مقالة نشرها عام ،1940و بعدها حاول (نوركسه) أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محرك للنمو في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، و في وقت مبكر من السبعينات من القرن الماضي أوضح (Balassa 1971) وغيره من الاقتصاديين درجة الارتباط بين التجارة و النمو الاقتصادي، و أظهرت الدراسات بأن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، و كان من الواضح درجة الارتباط بين الصادرات و التنمية و بينت الدراسات بأن الدول التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع، و أن زيادة الصادرات تؤدي لنمو سريع في الاقتصاد، كما أن الأقطار التي تنمو صادراتها بسرعة تميل إلى أن تنمو مستورداتها بسرعة أيضاً (Lawaence and Weinstein1999). [5]

4- أهمية التجارة الخارجية ودورها في النمو الاقتصادي:

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الدولية من أهمية في العصر الحديث، فهي تمكّننا من إشباع بعض الحاجات التي لا يمكن إشباعها، لو لم يقم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها بعضا، ذلك أن دول العالم تختلف في ما بينها اختلافا كبيرا من حيث المزايا الطبيعية والمكتسبة. لذلك فإن للتجارة الخارجية فوائد عديدة، سواء للفرد أو المجتمع، نوجز بعضها في ما يأتي:

- تمكن التجارة الدولية كل دولة من أن تستغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة بمعنى حصولها من تلك الموارد على أكبر ناتج كلي ممكن : [6]

- ميزة التجارة الدولية هو أنها تمكن كل دولة من الاستفادة من مزايا الدولة الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا.

- تعتبر مؤشرا إلى قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.
- توفر للأفراد ما لا يستطيعون إنتاجه، أو ما ينتجونه بقلة.
- تساعد على التقدم في الميادين الأخلاقية والاجتماعية والثقافية بفضل ما تتطلب من احتكاك مستمر.
- تعتبر أحد أوجه النشاط البشري الذي يقوم عليه التبادل.
- تساهم التجارة الخارجية في نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات
- تعمل التجارة الخارجية على زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات، إما بسبب عدم توافر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها من طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم، أو بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة استيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفرات الحجم الاقتصادي.

ثانيا - مفهوم النمو الاقتصادي :

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويُعرف بأنه مجموع القيم المضافة المختلفة للزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج في اقتصاد وتمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج. [5] كما يعرف على انه عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي بصفة تراكمية ومستمرة والنمو بهذا المعنى هو عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي ، كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه تغيير

إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة ، ولذلك يعني النمو الاقتصادي بشكله العام الزيادة في دخل لدولة.

ويعرف النمو الاقتصادي كذالك على أنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن و يعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي لإجمالي GDP [8]

1- النماذج الرياضية لقياس النمو الاقتصادي :

أ- نموذج الناتج المحلي الإجمالي: يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه لحصيلة النشاط الإنتاجي ويمكن حسابه الناتج الوطني بحساب الزيادة في الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النُّمو، وبشرط أن تكون الزيادة على المدى البعيد وليست عابرة أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية فمثلاً ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينات وأوائل الثمانينات أحدث زيادة كبيرة في إجمالي الناتج القومي للدول أعضاء منظمة الأوبك، إلا أنه يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النُّمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس ، كما أن هناك بعض المعاملات النقدية ولكنها غير مسجلة وعادة يكون مصدرها عمليات محدودة أو غير قانونية وبالتالي لا يظهر لها مقابلاً ضمن بيانات الناتج المحلي. وقد يزداد إجمالي الناتج القومي النقدي في دولة معينة، ولكن هذه الزيادة قد لا تعبر عن الزيادة الحقيقية في الإنتاج، فقد يكون السبب في زيادته من سنة لأخرى ارتفاع الأسعار (التضخم) وليس بسبب زيادة الإنتاج، ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الطريقة الثانية عن طريق استخدام هذه المعادلة: [9]

$$GDI = C + I + G + X - M$$

C هو مجموع الاستهلاك الشخصي

I هو مجموع إنفاق الشركات أي الاستثمار

G هو مجموع الإنفاق الحكومي

$(X-M)$ هو الفرق بين الصادرات والواردات حيث يرمز إلى الصادرات X ويرمز إلى الواردات M. إذا كان معدل الصادرات أعلى من الواردات هذا شيء إيجابي للناتج المحلي والعكس صحيح إذا كان معدل الواردات أعلى من الصادرات هذا شيء سلبي للناتج المحلي أي لاقتصاد الدولة ككل.

فالناتج المحلي الداخلي يتم التعبير عنه انطلاقًا من قيمته النقدية للسلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال السنة في اقتصاد معين لهذا يعد الناتج المحلي الخام من أكثر المؤشرات أهمية في الاقتصاد، لكن هل يمكن اعتباره مقياسًا جيداً للنمو الاقتصادي

I2- التحليل الاقتصادي لمحددات النمو الاقتصادي:

أ- النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي: بموجب النظرية الاقتصادية لا يعد إجمالي الناتج المحلي للفرد مقياسًا لدخل الفرد، فلابد أن يترتب على زيادة في النمو الاقتصادي زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني. وهذا يعني زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة، لذالك لابد أن يساوي إجمالي الناتج المحلي للفرد تمامًا إجمالي الدخل المحلي للفرد *GDP* . كما أن مؤشر النمو الاقتصادي المتمثل في حصة الفرد الحقيقية في الناتج الإجمالي نلاحظ ارتفاعه في الدولتين تتمتع بنمو اقتصادي عالي وينخفض في الدول التي تتسم بنمو منخفض.[10]

ب- النمو الاقتصادي وسعر الصرف الأجنبي: خلصت معظم النقاشات حول تأثير تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي إلى أن تقلبات أسعار الصرف من شأنها أن تخلق ما يعرف بكلفة المرور: وهي الكلفة التي يتحملها المستثمر الأجنبي إذا ما قرر توجيه رأسماله نحو الدولة المعنية، وتتزايد هذه الكلفة مع تزايد تقلبات أسعار الصرف وإذ ما قورن هذا مع استقرار أسعار الصرف فإن كلفة المرور ستكون مساوية للصفر ، إذ ما استبعدت القيود الأخرى المفروضة على انتقال رأس المال مثل التشريعات والقوانين المفروضة على انتقال رأس المال من قبل الدول، وبهذا فإن استقرار سعر الصرف من شأنه أن يزيد النمو الاقتصادي عبر تحفيزه

لتدفقات الاستثمارات الأجنبية شريطة توافر فرص استثمارية مربحة، وهياكل إرتكازية جيدة، إذ إن عدم توافرها يرفع من كلف الإنتاج وفي الحقيقة هناك تأثيران متضادان، الأول: إن سعر الصرف الثابت يحفز النمو الاقتصادي عبر تحفيزه لتدفق الاستثمار الأجنبي إلى داخل الدولة، يقابله تأثير ثانٍ مفاده أن سعر الصرف المرن يحفز النمو الاقتصادي من خلال إعادة تخصيص الموارد نحو استخداماتها البديلة، وهذا يزيد من الناتج الحدي للمورد، فإذا ما اتبعت الدولة نظام أسعار الصرف الثابت معنى هذا أن التأثير الأول سيصبح ساري المفعول)تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي، ويجب أن يزيد عن التأثير الثاني المضاد)سوء تخصيص الموارد، وإذا تغلب التأثير الثاني فمن المؤكد أن النمو الاقتصادي سينخفض، في حين إذا كانت كلمة الفصل للتأثير الأول فإن النمو الاقتصادي سيرتفع، والعكس صحيح إذا ما اتبعت الدولة نظام سعر الصرف المرن، وإذا ما انتقلنا إلى نظم أسعار الصرف الوسيطة التي تعد تآلفاً بين نظامي أسعار الصرف الثابت والمرن فإن وطأة التأثيرين ستنخفض، إذ تستمد هذه النظم جزءاً من كل تأثير، إذ يكون لسعر الصرف قدر من المرونة يسمح بإعادة تخصيص الموارد بشكل يرفع من لناتج الحدي للمورد، وفي الوقت نفسه هناك استقرار نسبي يؤمن للاستثمارات الأجنبية مناخاً ملائماً للتدفق والحصيلة النهائية زيادة النمو الاقتصادي، إلاّ أن هذه الحالة قد تكون مؤقتة فالواقع العملي أثبت أن النظم الوسيطة غالباً ما تختفي فرضية الوسط المفقود(، يضاف إلى هذا أن كثيراً من الدول النامية وتحت وطأة ضغوطات صندوق النقد الدولي قاربت بين نظام أسعار الصرف الثابت والمرن عبر استخدام سياسات داخلية متشابهة تحت نظم أسعار الصرف المختلفة، لذا فإن الاختلافات بين نظم أسعار الصرف في الآونة الأخيرة تضاءلت كثيراً. إن مناقشة تأثير تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي لا يمكن دراستها بمعزل عن تأثير متغيرات أخرى كمعدلات التضخم،[11]

ج- النمو الاقتصادي وترقية الصادرات:

تعتبر نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية ودعمها الكلاسيك الجدد أولى النظريات التي تفترض وجود علاقة قوية بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث تشير أن الزيادة أو التوسع في الصادرات تعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات، وبالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات صادرات تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية وعليه يصبح دور التجارة (الصادرات) بمثابة آلة النمو Engine of Growth التي تحرك وتدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية تبرر النظرية الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي وفق المكاسب التجارية (gains from trade) لتي تحصل عليها الدولة من جراء تجار□ا الخارجية [12]

المحور الثاني: التحليل الاقتصادي لمحددات التصدير خارج المحروقات و النمو الاقتصادي في الجزائر:

أولا- دراسة تحليلية لوضعية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

1- تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لا تتجاوز الصادرات خارج قطاع المحروقات نسبة 2.48% نسبة بالمائة من إجمالي الصادرات التي تمثل فيها المحروقات نسبة 97 % ويعتبر الرقم الذي تم تحقيقه خارج قطاع المحروقات رقما مهما بالنظر لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فضلا عن المنافسة القوية لمنتجات الدول المتقدمة، بالإضافة إلى التحديات الداخلية التي تواجه العديد من المؤسسات والشركات الاقتصادية، رغم أن السلطات المعنية كانت تسعى لرفع هذا المبلغ من 3 إلى 4 مليار دولار أمريكي . كما شهدت الصادرات خارج المحروقات نموا معتبرا خلال سنة 2008 حيث بلغت 1,890 مليار دولار بزيادة قدرها 42 % مقارنة بالسنة التي سبقتها 2007 ، التي لم يتجاوز فيه هذا الصنف من

الصادرات قيمة 1,330 مليار دولار، وهذه نتيجة إيجابية ومؤشر جيد يؤكد التطور التدريجي لمسار الاقتصاد الجزائري ولو بكيفية بطيئة •رغم أن أغلبية الصادرات خارج قطاع المحروقات تتكون من مشتقات نفطية، إلا أن هذا يترجم نسبة معينة من الجدوى الاقتصادية في قطاعات أخرى، نذكر منها الزيادة الهامة في منتجات الإسمنت المائي الذي قفزت صادراته من 6.5 مليون دولار إلى 48 مليون دولار أمريكي، كما عرفت المواد الفوسفاتية زيادة هامة بلغت 137,2 مليون دولار السنة الماضية مقارنة بالسنة التي قبلها حيث كان المبلغ لا يتجاوز 57 مليون دولار إلى جانب صادرات بقايا الحديد التي سجلت العام الماضي 189,5 مليون دولار مقابل 88 مليون دولار أمريكي في السنة التي سبقته.[13]

شكل رقم (01) : تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)

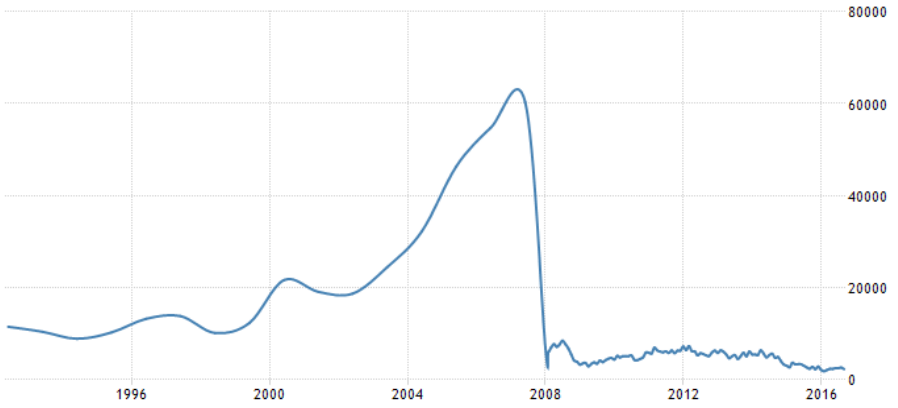

Source : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/exports

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه شهدت التجارة الخارجية في الجزائر أصبحت تعاني من ظاهرة الصادرات الأحادية أي تنامي انخفاض الصادرات الجزائرية خارج المحروقات التي انخفضت 40 % بين سنتي 2014 و 2015 ، في وقت تؤكد الحكومة على إطلاق إستراتيجية تنويع الاقتصاد خارج المحروقات التي انهارت مداخليها بدورها بأكثر من 50 %. حيث يعتبرا

هذا المؤشر خطير للاقتصاد الجزائري، الذي دخل نفقا مظلما بسبب انهيار أسعار النفط في السوق الدولية منذ جوان 2014 كما تراجعت المداخيل بنسبة فاقت النصف ، إن هذا الأمر يستدعي إعادة النظر في المنظومة المالية وضرورة اقتحام الأسواق الخارجية خاصة ما تعلق بالمنتجات الفلاحية التي تعرف وفرة وفائضا عن الاحتياجات الوطنية متوقعا إلا يتجاوز حجم صادرات الجزائر خارج المحروقات هذا العام 1.5 مليار دولار. وخلا ل نفس الفترة فإن صادرات المحروقات تمثل ما نسبته 93 % من الصادرات الإجمالية للجزائر . وتواصل تراجع عائدات المحروقات خلال هذه الفترة بنسبة 37 %، كما أن الصادرات خارج المحروقات سجلت هي الأخرى انهيارا بنسبة 23.14 %

2- الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات في الجزائر: التركيب السلعي للصادرات للفترة المدروسة تتمحور أساساً حول تصدير المواد الأولية و نصف المصنّعة بنسبة عالية عام 2015 لترتفع هذه النسبة عام 2016 ، كما لا تزال المواد الأولية ونصف المصنعة تسيطر على هيكل الصادرات بنسبة كبيرة وما يمكن استنتاجه هو سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية بنصية حوالي 93.73 % من إجمالي الصادرات لنفس السنة عند قراءة الجدول الموالي الذي يوضح الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية نلاحظ أن المحروقات تمثل أساس صادراتنا إلى الخارج خلال سنة 2016 بحصة 93.84% من الإجمالي العام للصادرات، مع انخفاض قدره **17.12 %** مقارنة مع 2015. أما فيما يخص الصادرات "خارج المحروقات"، و التي لا تزال هامشية، بنسبة **6.16 %** فقط من إجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل 1.78 مليار دولار أمريكي، مع تسجيل انخفاضا بنسبة **9.55 %** مقارنة مع **2015**.. [(14)]

تشمل مجموعة السلع التي يتم تصديرها خارج مجال المحروقات أساسا ما يلي:

- المنتجات النصف مصنعة التي تمثل حصة **4.5 %** من الحجم الإجمالي للصادرات، أي ما يعادل **1.3** مليار دولار أمريكي.
- السلع الغذائية بحصة **1.13 %** ، أي ما يعادل **327** مليون دولار أمريكي.

- المواد الخام بحصة **0.29 %** بقيمة مطلقة تقدر ب 48 مليون دولار أمريكي.
- سلع المعدات الصناعية و السلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص على التوالي ب **0.18 %** و **0.06 %**.

جدول رقم (2) : الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات فلجزائري خلال الفترة (2009-2016)

المنتوج	2010	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	النسبة (%)
التغذية	113	315	355	315	402	323	235	327	1,13
الطاقة والتشحيم	44 128	55 527	71 427	69 804	62 960	60 304	32 699	27 102	93,84
المواد الخام	170	94	161	168	109	109	106	84	0,29
نصف المواد	692	1 056	1 496	1 527	1 458	2 121	1 693	1 597	4,5
سلع المعدات الفلاحية	-	1	-	1	-	2	1	-	-
سلع المعدات الصناعية	42	30	35	32	28	16	19	53	0,18
سلع الاستهلاك الغير غذائية	49	30	15	19	17	11	11	18	0,06
مجموع الصادرات	**45 194**	**57 053**	**73 489**	**71 866**	**64 974**	**62 886**	**34 668**	**28 883**	**100**

Source : http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

ما يمكن استخلاصه من الجدول السابق هيكل الصادرات الجزائرية، تبقى صادرات المحروقات تمثل الجزء الأكبر من المبيعات الخارجية خلال التسعة أشهر الأولى لعام 2016 بحصة بلغت 93.73٪ من إجمالي حجم الصادرات وبانخفاض قدره 26.29 % مقارنة بنفس الفترة من عام

2015. صادرات خارج المحروقات لا تزال تمثل نسبة هامشية، أي 6.27 % فقط من إجمالي حجم الصادرات أي بقيمة 1.25 مليار دولار أمريكي أي .أنها انخفضت بنسبة 13.31٪ مقارنة بنتائج فترة التسعة أشهر الأولى لعام 2015. من أهم المنتجات الرئيسية خارج المحروقات المصدرة في الأساس مجموعة "نصف المنتجات" التي تمثل حصة 4.67٪ من حجم الصادرات الإجمالي أي ما يعادل 936 مليون دولار أمريكي، تحتل مجموعة "المنتجات الغذائية" المرتبة الثانية بنسبة قدرت 1.04٪ أي بقيمة 208 ملايين دولار، تليها مجموعة المنتجات الخام بنسبة 0.30 % أي بقيمة 61 مليون دولار، وأخيرا مجموعة "السلع الرأسمالية الصناعية السلع الاستهلاكية الغذائية بنسبة تتراوح ما بين 0.19 % و 0.08 ٪. [15]

3- **توزيع الصادرات الجزائرية وفقا للمناطق الاقتصادية العالمية:** فيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية خلال عام **2016**، ستبين الجداول المرفقة بوضوح أن معظم مبادلاتنا الخارجية ما زالت مستقطبة من طرف شركائنا التقليديين. في الواقع تشكل دول منظمة التعاون الاقتصادي الطرف المهم في التعامل ب 60.94 % من وارداتنا و 79.59 **%** من صادراتنا. كما يبين الجدول رقم (3)

جدول رقم (3) : توزيع الصادرات الجزائرية وفق المناطق الاقتصادية لعام 2016

المناطق الاقتصادية	الصادرات بمليون دولار أمريكي		
	السنة		التطور%
	2016	2016*	
دول الاتحاد الأوربي	22 976	16 739	**-27.15**
دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	5 288	6 251	**18.21**
الدول الأوربية الأخرى	37	80	**116.22**
دول أمريكا الجنوبية	1 683	1 678	**-0.30**
أسيا	2 409	2 331	**-3.24**
اوقيانوسيا	71	-	-
الدول العربية	572	385	**-32.69**
الدول المغاربية	1 550	1 368	**-11.74**
الدول الإفريقية	82	51	**-37.80**
المجموع	**34 668**	**28 883**	-16.69

Source : http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

أ- **الإتحاد الأوروبي :** تبقى دول الاتحاد الأوربية دائما الشريك الرئيسي للجزائر، بنسبة و % 57.59 من صادراتنا. داخل هذه المنطقة الاقتصادية، يمكن أن نلاحظ أن زبوننا الرئيسي هو إيطاليا، و التي تشمل أكثر من 16.55 **%**من المبيعات الخارجية، تليها إسبانيا بنسبة ب **%** 12.33ثم فرنسا 11.05% .بالنسبة للممولين الرئيسيين، تحتل فرنسا المرتبة الأولى لدول الاتحاد الأوروبي بـ 10.15 %، تليها ايطاليا واسبانيا بحصة **9.93** % و 7.69 % من إجمالي الواردات من الجزائر خلال عام.2016

ب- دول منظمة التعاون والتنمية (خارج الاتحاد الأوروبي) : تأتي دول منظمة التعاون الاقتصادي (خارج الاتحاد الأوروبي) في المرتبة الثانية بحصة 61.64% من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان .وبالمقارنة مع عام2015 ، فإنه ينبغي أن نشير إلى الزيادة في الصادرات المحققة مع هذه الدول (خارج الاتحاد الأوروبي ، حيث اجتازت من **5.**29 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 6.25مليار دولار أمريكي في عام 2016 ، أي ما يعادل 18.21% كقيمة نسبية.

كما نلاحظ أن أهم المبادلات التجارية للجزائر مع هذه المنطقة هي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم تليها تركيا بنسب **5**.01 % و 4.14 %من الواردات القادمة من هذه الدول، و 11.17%و 4.27 % بالنسبة للصادرات اتجاه نفس هذه الدول

بالنسبة لسنة **2015**، عدد الزبائن الرئيسيين للجزائر هو ستة (06) و هم : إسبانيا 6.56 مليار دولار أمريكي، إيطاليا 8.36مليار دولار أمريكي، فرنسا 4.92 مليار دولار أمريكي بريطانيا العظمى 2.88مليار دولار أمريكي هولندا **2.28** مليار دولار أمريكي و تركيا 7**.0** مليار دولار أمريكي[16].

شكل رقم (02) : معدل التبادل التجاري

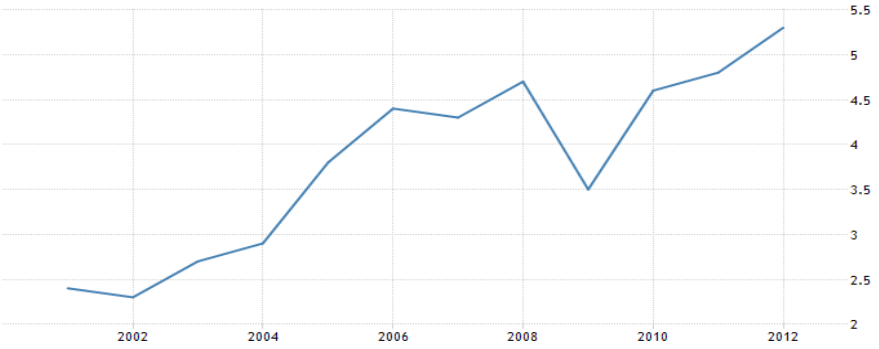

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/terms-of-trade

المحور الثالث : التحليل القياسي لنموذج إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات و النمو الاقتصادي في الجزائر :

سنهتم في هذا المحور بدراسة العلاقة طويلة الأجل الموجودة بين الصادرات خارج المحروقات و النمو الاقتصادي ، ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأخرى المحددة للنمو الاقتصادي ، لذلك قمنا باختبار مدى وجود علاقة بين المتغيرات السابقة حيث أن أي تغير في قيمة تلك المتغيرات سيؤثر على قيمة العوائد في الجزائر ومنه التأثير على معدلات الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم هذا الاختبار باستعمال تحليل التكامل المشترك (l'analyse de la cointégration) الذي يسمح بتعريف وتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات بصفة واضحة عن طريق البحث عن وجود موجه (vecteur) للتكامل المشترك وإلغاءه دون تأثير إذا اقتضى الأمر. والمعطيات المستعملة مأخوذة من البيانات المفتوحة للبنك الدولي ، الديوان الوطني للإحصاء، موقع الجمارك الجزائرية، حيث تم الاعتماد على معطيات سنوية الفترة الزمنية (1980-2016) ، وبالتالي فإن المعادلة التي تربط الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر يمكن توصيفها باستخدام المعادلة رقم (1)

أولا- تقديم المتغيرات ودراسة خصائصها: كما أشرنا سابقا فإن أهم المتغيرات المحددة لنموذج الدراسة تتمثل في:الناتج المحلي الإجمالي ، التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التبادل التجاري الدولي، الصادرات خارج مجال المحروقات، سعر الصرف الدولار مقابل للدينار خلال الفترة (1980-2015) كما يلي :

$$PIB = f(INVs, TOT, EXP.T.C)$$

PIB: الناتج المحلي الإجمالي .

INVs : التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

TOT : معدل التبادل التجاري الدولي

EXP: الصادرات خارج مجال المحروقات

T.C : سعر الصرف الدولار مقابل للدينار

1--اختبار استقرارية متغيرات النموذج:

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة الموضحة في الجدول رقم (04) باستخدام اختبار ديكي فولر المطور ***(ADF test)*** لكل من المتغيرات السابقة إلى عدم إمكانية رفض فرضية العدم وذالك لوجود جذر الوحدة لكل مستويات السلاسل الزمنية عند مستوى معنوية (1%).

كما أنه حسب نتائج تشير نتائج اختبارات (ADF test) ، فإن كل المتغيرات مستقرة في الفرق الأول عند مستوى معنوية (5%)، ماعدا المتغيرة PIB مستقرة في المستوى I(0).

جدول رقم (04) : نتائج اختبار الاستقرارية لديكي فولر ADF test Augmented Decky Fuller)

نوع الاختبار	القيمة المحسوبة PIB		القيمة المحسوبة INV		القيمة المحسوبة TOT		القيمة المحسوبة TC		قيمة المحسوبة EXP	
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول
اختبار ADF	-5.391999	-----	0.476004	0.6370	-0.46197	0.6470	-0.42586	0.6728	0.71669	**0.4783**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9.).

2- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود للفجوات الزمنية الموزعة ARDL :

هناك عدة اختبارات لاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات) يتطلب إجراء اختبارات التكامل المشترك لـ (Johansen1988 ; Gregory and Hansen1996) أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة: في هذه الحالة لا يمكن إجراؤها بوجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة ، أي I(0) و I(1) .لذلك، ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model , ARDL كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرة ليا نفس رتبة التكامل و بالانتقال إلى نائج اختبار هذا النموذج يوضح الجدول النتائج لهذا النموذج تدعم رفض فرضية العدم عند مستويات معنوية 1 % و 2.5 % و 5 % و10 % تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي في الجزائر الممثل في الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الأخرى للدراسة

جدول رقم(05) : اختبار منهج نموذج الفجوات الزمنية الموزعة

ARDL Bounds Test
Date: 07/29/17 Time: 22:20
Sample: 1984 2016
Included observations: 33
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	**5.495914**	**4**

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

Test Equation:
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 07/29/17 Time: 22:20
Sample: 1984 2016
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	2.345484	0.625887	3.747458	0.0046
D(PIB(-2))	1.304649	0.396356	3.291611	0.0094
D(PIB(-3))	0.522153	0.255903	2.040436	0.0717
D(INV)	0.083958	1.391960	0.060316	0.9532
D(INV(-1))	4.547529	2.770426	1.641455	0.1351
D(INV(-2))	4.961752	2.067716	2.399629	0.0399
D(INV(-3))	3.535590	2.231976	1.584062	0.1476
D(TOT)	-0.056794	0.160194	-0.354530	0.7311
D(TOT(-1))	0.470711	0.222538	2.115196	0.0635
D(TOT(-2))	0.844428	0.269363	3.134907	0.0120
D(TOT(-3))	0.576779	0.226691	2.544337	0.0315
D(EXPO)	0.000369	0.000163	2.267087	0.0496
D(EXPO(-1))	-0.000222	0.000145	-1.530172	0.1603
D(EXPO(-2))	-0.000280	0.000132	-2.124062	0.0626
D(EXPO(-3))	-0.000327	0.000118	-2.783932	0.0213
D(TCH)	-1.269506	0.673861	-1.883928	0.0922

D(TCH(-1))	-0.237686	0.769032	-0.309072	0.7643
D(TCH(-2))	-1.722195	1.011134	-1.703231	0.1227
C	206.2137	101.5098	2.031465	0.0728
INV(-1)	-2.959257	3.457962	-0.855781	0.4143
TOT(-1)	-0.372060	0.247507	-1.503231	0.1670
EXPO(-1)	0.000599	0.000143	4.203897	0.0023
TCH(-1)	-1.187126	0.339938	-3.492180	0.0068
PIB(-1)	-4.319109	0.847771	-5.094662	0.0006

R-squared	0.912418	Mean dependent var	-0.051515
Adjusted R-squared	0.688598	S.D. dependent var	19.74290
S.E. of regression	11.01720	Akaike info criterion	7.792055
Sum squared resid	1092.408	Schwarz criterion	8.880424
Log likelihood	-104.5689	Hannan-Quinn criter.	8.158258
F-statistic	4.076575	Durbin-Watson stat	1.994578
Prob(F-statistic)	0.016925		

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9.).

جدول رقم(06) : تقدير النموذج وفقا لمنهج ARDL

Dependent Variable: PIB
Method: ARDL
Date: 07/29/17 Time: 22:17
Sample (adjusted): 1984 2016
Included observations: 33 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): INV TOT EXPO TCH
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2500
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*

PIB(-1)	-0.973625	0.276382	-3.522750	0.0065
PIB(-2)	-1.040835	0.302902	-3.436213	0.0074
PIB(-3)	-0.782496	0.213757	-3.660676	0.0052
PIB(-4)	-0.522153	0.255903	-2.040436	0.0717
INV	0.083958	1.391960	0.060316	0.9532
INV(-1)	1.504314	1.626207	0.925045	0.3791
INV(-2)	0.414222	2.022020	0.204856	0.8422
INV(-3)	-1.426162	1.744865	-0.817348	0.4348
INV(-4)	-3.535590	2.231976	-1.584062	0.1476
TOT	-0.056794	0.160194	-0.354530	0.7311
TOT(-1)	0.155445	0.204290	0.760903	0.4662
TOT(-2)	0.373717	0.287989	1.297676	0.2267
TOT(-3)	-0.267649	0.239360	-1.118188	0.2924
TOT(-4)	-0.576779	0.226691	-2.544337	0.0315
EXPO	0.000369	0.000163	2.267087	0.0496
EXPO(-1)	7.42E-06	0.000138	0.053647	0.9584
EXPO(-2)	-5.76E-05	0.000130	-0.443736	0.6677
EXPO(-3)	-4.73E-05	0.000109	-0.435840	0.6732
EXPO(-4)	0.000327	0.000118	2.783932	0.0213
TCH	-1.269506	0.673861	-1.883928	0.0922
TCH(-1)	-0.155305	1.208784	-0.128480	0.9006
TCH(-2)	-1.484509	1.373143	-1.081104	0.3078
TCH(-3)	1.722195	1.011134	1.703231	0.1227
C	206.2137	101.5098	2.031465	0.0728

R-squared	0.816029	Mean dependent var	5.115152
Adjusted R-squared	0.345879	S.D. dependent var	13.62204
S.E. of regression	11.01720	Akaike info criterion	7.792055
Sum squared resid	1092.408	Schwarz criterion	8.880424
Log likelihood	-104.5689	Hannan-Quinn criter.	8.158258
F-statistic	1.735680	Durbin-Watson stat	1.994578
Prob(F-statistic)	0.197282		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9.).

3- نتائج اختبار وجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك :

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي الاجمالي و باقي متغيرات الدراسة، قمنا بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL.و تتضمن هذه لمرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، وكما هو موضح في نتائج الجدول أهم محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، إذ ظهرت بعض المعلمات المقدرة وفق الإشارة المتوقعة في حين البعض الآخر جاء عكس ما تشير إليه الدراسات السابقة أي أن بعضها كان معنوي و البعض الآخر غير معنوي

جدول رقم(07) : تقدير العلاقة طويلة الأجل وفقا لمنهج ARDL

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Original dep. variable: PIB
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 3)
Date: 07/29/17 Time: 22:21
Sample: 1980 2016
Included observations: 33

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	2.345484	0.442164	5.304556	0.0005
D(PIB(-2))	1.304649	0.283424	4.603168	0.0013
D(PIB(-3))	0.522153	0.183890	2.839488	0.0194
D(INV)	0.083958	0.745546	0.112613	0.9128
D(INV(-1))	4.547529	0.911720	4.98785ك7	0.0008
D(INV(-2))	4.961752	1.019199	4.868283	0.0009
D(INV(-3))	3.535590	1.210724	2.920227	0.0170
D(TOT)	-0.056794	0.083368	-0.681244	0.5129
D(TOT(-1))	0.470711	0.102395	4.597033	0.0013
D(TOT(-2))	0.844428	0.189965	4.445183	0.0016
D(TOT(-3))	0.576779	0.163853	3.520101	0.0065

D(EXPO)	0.000369	0.000085	4.357467	0.0018
D(EXPO(-1))	-0.000222	0.000089	-2.511778	0.0332
D(EXPO(-2))	-0.000280	0.000078	-3.579967	0.0059
D(EXPO(-3))	-0.000327	0.000069	-4.747355	0.0010
D(TCH)	-1.269506	0.477337	-2.659557	0.0261
D(TCH(-1))	-0.237686	0.563656	-0.421686	0.6831
D(TCH(-2))	-1.722195	0.612313	-2.812608	0.0203
CointEq(-1)	-4.319109	0.603053	-7.162067	0.0001

Cointeq = PIB - (-0.6852*INV -0.0861*TOT + 0.0001*EXPO -0.2749*TCH + 47.7445)

جدول رقم(08): تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV	-0.685155	0.761312	-0.899965	0.3916
TOT	-0.086143	0.057742	-1.491858	0.1699
EXPO	0.000139	0.000026	5.424454	0.0004
TCH	-0.274854	0.053240	-5.162518	0.0006
C	47.744501	19.711977	2.422106	0.0385

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9.).

4- اختبار استقرارية النموذج (المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (cusum):

شكل رقم(03): المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (cusum):

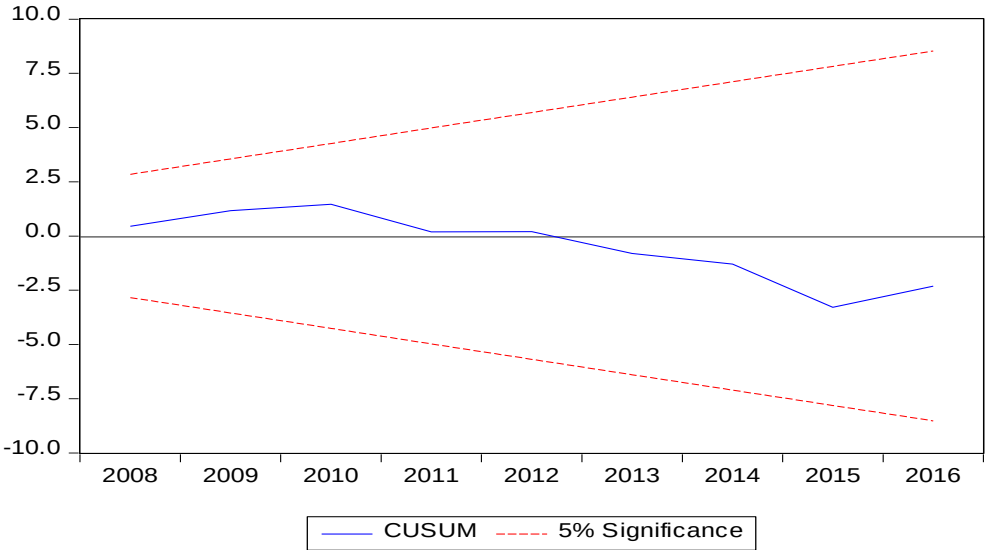

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9.).

ويعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات حيث يبين لنا ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل. يستخدم الاختبار التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية في بيانات الدراسة يتحدقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، بالنسبة لاختبار (cusum) في هذا النموذج، فهو يعبر وسط خطّي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5 %.يتضح من هذا الاحتيار أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل و نتائج الفترة القصيرة المدى

ثانيا- التفسير الاقتصادي للنموذج :

- تشير نتائج التقدير المتحصل عليها إلى معنوية اثر متغير الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وهذه النتائج تتفق مع الكثير من الدراسات السابقة والتي توصلت إلى معنوية العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصاد.

- تشير نتائج التحليل القياسي إلى اثر الصادرات في الناتج المحلي في الجزائر حوالي 0.0001 نقطة. وهذه النتائج تكشف حقيقة مفادها أن عوائد النفط في الجزائر تشكل نسبة كبيرة في صادراتها ما ينعكس أثرها مباشرة في مستوى الناتج المحلي،لاسيما أن الجزائر تفتقر إلى قاعدة إنتاجيه صناعية متنوعة تسهم في تخفيف نسبة الاعتماد على عوائد النفط. ولذلك تلعب هده العوائد النفطية دورا حيويا في النمو الاقتصادي في الجزائر.

- يتوقع في الجزائر أن نسبة كبيرة من العوائد النفطية لا توجه للاستثمارات الحيوية، وإنما تنفق على مشاريع تنموية مثل المرافق العامة وغيرها من البنى التحتية.

- تظهر جليا عن ضعف دور الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي وهذا راجع إلى عدة عوامل، من أبرزها ضخامة الديون الخارجية التي تكبدها الجزائر

- إن زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بصورة وثيقة بمدى نجاعة السياسات الموجه لترقيتها وتنشيطها، بالإضافة إلى رفع جودتها وتقليل تكلفتها لزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية .

- في الجدول أعلاه تبين أنه بالنظر إلى حالة الناتج المحلي الحقيقي لا يسبب في الصادرات خارج المحروقات عند مستوى المعنوية 5 % ، أما بالنسبة لحالة التغير في الصادرات خارج المحروقات الصادرات يسبب في نمو الناتج المحلي وهو موضح في مصفوفة الارتباطات أين نلاحظ علاقة طردية قوية بين المتغيرين

- في الجدول السابق القيمة الإحصائية لفيشر المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى 5 % أي أن الاحتمال أصغر من 0.05 ، و بالتالينرفض الفرضية العدمية التي تنص بأن

الصادرات خارج المحروقات لا تسبب النمو الاقتصادي ،كما أن القيمة الإحصائية لفيشر المحسوبة أكبر من F الجدولية عند مستوى معنوبة 5 % وبالتالي نرفض أيضا هذه الفرضية التي تنص على أن النمو لا يسبب الصادرات خارج المحروقات. و نستنتج من ذلك أن هنالك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين صادرات خارج المحروقات و النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر في الفترة محل الدراسة

الخاتمة:

يعتبر النمو الاقتصادي الشغل الشاغل لأي دولة ونختلف محدداته نظرا لارتباطه بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية وتعطي التجارة الخارجية صورة واضحة على مدى اعتماد أي دولة على إمكانياتها سواء الطبيعية أو البشرية، و يظهر هذا التأثير من خلال الهيكل السلعي للصادرات و الواردات

لقد أصبح جليا أن سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها هي احد البدائل المناسبة من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية مثلى ، و قد أيد معظم الاقتصاديين من خلال الدراسات التطبيقية على أهمية دور تنمية الصادرات في رفع معدلات النمو الاقتصادي

تعد الجزائر من البلدان التي تعتمد في صادراتها على سلعة واحدة غير متجددة ألا وهي النفط حيث يمكن أن تتعرض هذه السلعة لأخطار في التقلبات في أسعارها في السوق الدولية ويجعل اقتصادها غير مستقر بسبب تقلبات أسعاره النفط، كما يجعله معرضا لمخاطر الأزمات في أسعار النفط والأزمة الحالية أكبر دليل على ذلك

لقد سعت الجزائر إلى انتهاج إستراتيجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات، هدفها بالدرجة الأولى ا دفع عجلة النمو الاقتصادي، غير أن النتائج المحققة لم تكن عند المستوى المطلوب.

اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى :** تشير اغلب الدراسات أن القطاع التصديري خارج المحروقات يتمتع بأهمية كبيرة تجعل له القدرة على المساهمة في عملية النمو الاقتصادي، حيث يبرز دوره في تحقيق التوازن بين العرض الإنتاجي غير مرن والطلب شديد المرونة (حسب التصور الكينزي) ، بالإضافة إلى دوره الطويل المدى في المساهمة في توفير النقد الأجنبي اللازم الذي يستفاد منه في عمليات تمويل التجارة الخارجية . **لقد بينت نتائج** الدراسة أن الجزائر اعتمدت على الصادرات النفطية مما يجعلها عرضة للأزمات بالنظر إلى التقلبات الحاصلة في السوق النفطي مما يستوجب عليها لاهتمام بباقي القطاعات الأحرى مثل القطاع الفلاحي والسياحي ، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

الفرضية الثانية:أشارت الدراسات التجريبية إلى أن سياسة تشجيع الصادرات خارج المحروقات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، تؤدي إلى النمو الاقتصادي وهو ما يعني حسب النظرية الاقتصادية وانطلاقا من الدراسات التطبيقية السابقة و نتائج الدراسة القياسية أن نمو الصادرات سواء الإجمالية أو غير النفطية يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الخام الذي يعتبر أهم مؤشر للنمو الاقتصادي ، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

- **الفرضية الثالثة:**بينت الدراسات الاقتصادية التطبيقية ارتباط حجم الاستثمارات بعملية التنمية الاقتصادية من هنا يمكن القول أن هناك اتفاق عام على أن تحقيق معدلات نمو أعلى يتطلب حتما استثمار اعلي , حيث أن تكوين رأس المال الثابت من العوامل المهمة لتحديد مستوى النشاط الاستثماري وهنا نؤكد على أهمية رفع معدلات الاستثمار وتوسيع حجم الطاقة الاستيعابية ورفع كفاءة تنفيذ المشاريع و العمل على توسيع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

نتائج الدراسة:

- هناك تأثير معنوي ايجابي من الناتج المحلي الإجمالي لكل على الصادرات خارج المحروقات في للجزائر

- أثبتت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات، عند مستوى معنوية 5 %.

- بناءا عل نتائج الدراسة القياسية فإن الخلل الذي يحدث في النمو الاقتصادي عند حدوث أي خلل في الصادرات خلال فترة الدراسة يدل على أن للصادرات خارج المحروقات لا يمكن الاعتماد عليها من أجل رفع معدلات النمو اقتصادي .

- يساهم سعر الصرف في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق جعل المنتجات المحلية اقل سعر في الأسواق الأجنبية وبالتالي زيادة الصادرات المحلية والتقليل من الواردات الأجنبية..

- على الرغم من محاولات ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تشكل ً سنويا نسبة تفوق 95%

توصيات الدراسة:

- تفعيل القطاع الخاص من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات

- إقامة نظام جمركي ملائم ومشجع لتطوير الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

- تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر نظرا للدور الذي يمكن أن يقوم به في تحقيق النمو الاقتصادي

- تشجيع الأنشطة الإنتاجية التصديرية التي تشكل فيها الاستثمارات المحلية النصيب الأكبر نتيجة الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في إتاحة فرص لتوسيع القاعدة الإنتاجية المحلية.

- التوجه نحو السياسة الاستثمارية من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التصديرية والعمل على منح العديد من المزايا التشجيعية للمستثمرين لضمان وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار التصديري.

المراجع والهوامش:

(1)- - Daniel Johnson , Les PME Exportatrices Croissance Economique Hors Hydrocarbures, colloque international : évaluation des effets des programmes d'investissements public 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi ,l'investissement et la croissance économique

(2) - Daniel Johnson , EXPORTATIONS ET CROISSANCE ECONOMIQUE: UNE ANALYSE EMPIRIQUE SUR LE TOGO, Revue du CAMES - Nouvelle Série B, Vol. 007 N° 2, France 2006, P 267.

(3) - Rodrigue Tremblay," **LE RÔLE DES EXPORTATIONS DANS LA CROISSANCE ÉCONOMIQUE DES RÉGIONS ET DES PAYS ,** Revue canadienne des sciences régionales. **Vol. 10 No 3** Canada. **1987 ,P 141**

(3)- Ghislaine Legrand et Hubert Martini , gestion des opérations import – export, édition dunod, Paris 2008, P 161

(4) - مريم عيسى مهنى،العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010،مجلة أماراباك ، المجلد 7 العدد 20 ،الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا 2016، ص 74

(5) - بهلول مقران،علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 6

(6) - سفيان عبد العزيز،دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 61 ،لبنان 2013 ، ص 180.

(7)- Alexandre Nshue M. Mokime Modèles de croissance économique, édition Kinshasa, paris 2012, P 26

(8)- Shapiro Edward , macroeconomic analysis, Thomson learnining,1995, P 429

(9)- Brent Moulton , Harmonizing BEA's Measures of GDP, GDI, and Value Added , Brent Moulton BEA Advisory Committee edition , Washington, 2015 , P 6

(10)- Gérard Cornilleau , croissance économiques et bien - être , Revue de l'OFCE , N° 96 Janvier 2006 , P 12

(11) – فواز جار الله نايف و سعدون حسين فرحان ، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين العدد ٩٣مجلد ٣١، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل ،ص 187

(12) - عابد بن عابد العبدلي، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد27/2005 ، ص 46

(13) - http://www.djazairess.com/alfadjr/101228

(14) – الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

- http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

(15) – موقع ألحمارك الجزائرية علة شبكة النت ، صفحة إحصائيات التجارة الخارجية

-http://www.douane.gov.dz/Quelles%20statistiques%20a%20votre%20service.html

(16) - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ،موقع الكتروني سابق.

الملاحق :

تحديد عدد تأخرات في نموذج ardl

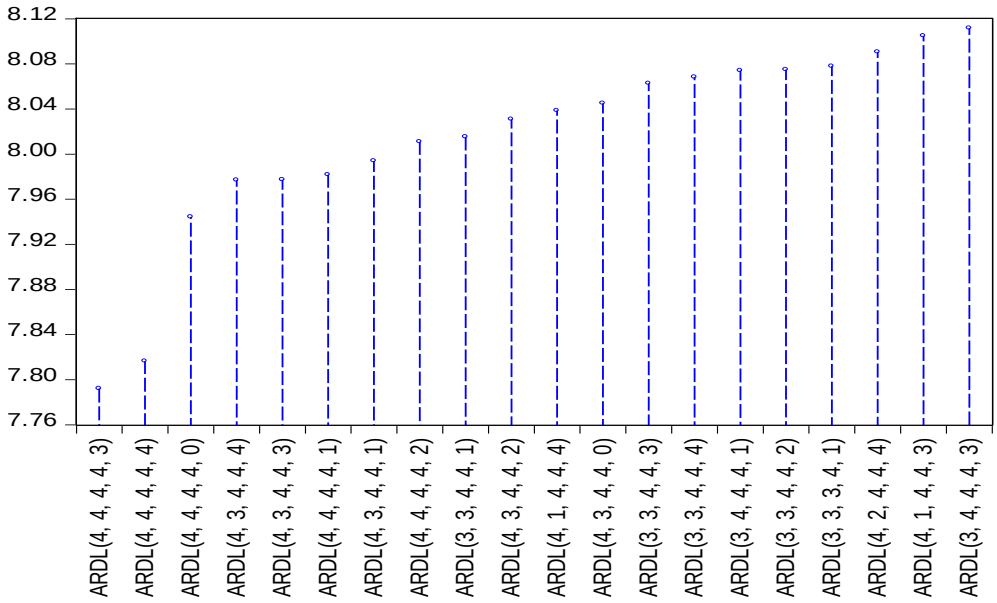

اختبار ارتباط البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.072492	Prob. F(2,7)	0.9308
Obs*R-squared	0.669628	Prob. Chi-Square(2)	0.7155

اختبار تجانس الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.608162	Prob. F(23,9)	0.0689
Obs*R-squared	28.69489	Prob. Chi-Square(23)	0.1906
Scaled explained SS	3.604081	Prob. Chi-Square(23)	1.0000